

تأثير أزمة فيروس كورونا على سياسة الميزانية في الجزائر Crisis of corona virus impact on Algerian budget policy

سفيان هوارى^{1*}، جامعة وهران 2، (الجزائر)، houari.sofiane@univ-oran2.dz

فاطمة نقال²، جامعة وهران 2، (الجزائر)، fatima.nekal@gmail.com

تاريخ قبول المقال: 17-05-2021

تاريخ إرسال المقال: 01-05-2021

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان اثر جائحة كورونا على الميزانية والاقتصاد في الجزائر، كونه أحدث اضطراب وأدى لاختلال في اقتصاديات الدول، والجزائر كغيرها من الدول تأثرت هي الأخرى، خاصة بعدما قل الطلب على النفط وانهارت أسعاره، وتم الاعتماد على المنهج التحليلي الوصفي الذي يعتمد على جمع البيانات عن الظاهرة وتحليل أثارها، وتم التوصل إلى نتائج مفادها تأثر الاقتصاد الجزائري خاصة على المدى القصير وحتى المتوسط من خلال تفاقم العجز، وتراجع مصادر الدخل وزيادة الإنفاق، وعدم فعالية السياستين المالية والنقدية، كما نادت بضرورة إعادة النظر في السياسات الاقتصادية، والعمل على التنويع الاقتصادي لتحقيق الاكتفاء دون الاعتماد على أسعار المحروقات.

الكلمات المفتاحية: فيروس كورونا؛ الاقتصاد الجزائري؛ النفقات؛ الإيرادات؛ سياسة الميزانية.

Abstract: This study aims to demonstrate the impact of the Corona pandemic on the budget and economy in Algeria, as it is the latest disorder and led to an imbalance in the economies of countries, and Algeria, like other countries, was also affected, especially after the low oil prices. The data on the phenomenon and the analysis of its effects, and conclusions were reached that the Algerian economy was affected, especially in the short to medium term, through the exacerbation of the deficit, the decline of sources of income and the increase in spending, and the ineffectiveness of the financial and monetary policies, and also called for the need to review economic policies and work on economic diversification. To achieve sufficiency without relying on fuel prices.

Key words : corona virus; Algerian economy; expenditures; revenues, budget policy

مقدمة:

لقد أدى ظهور جائحة كورونا في العالم إلى إحداث اضطراب في الاقتصاد العالمي، أدخل الدول في حالة من الذعر والخوف من جراء انتشاره الواسع والسريع. والجزائر كغيرها من الدول، تضرر اقتصادها نتيجة انخفاض الطلب على المحروقات و انهيار أسعارها، وباعتبار اقتصادها ريعي يعتمد على مداخيل المحروقات بالدرجة الأولى، فاضطرها إلى إعادة النظر في سياستها؛ من خلال تقليص نفقات الميزانية و توجيهها إلى حماية رأس المال البشري، كما تجلت صورة واضحة حول دراسة أولويات المرحلة الراهنة ورهانات المستقبل من خلال إعطاء الأولوية للصحة و البحث العلمي.

وعلى هذا الأساس يمكن طرح الإشكالية كالتالي: ما مدى تأثير أزمة فيروس كورونا على الميزانية والاقتصاد الجزائري ككل ؟

فرضيات البحث:

يؤثر فيروس كورونا سلبا على الميزانية والاقتصاد الجزائري .

هدف البحث: تهدف الدراسة إلى معرفة الأثر الذي تخلفه جائحة كورونا في الجزائر على المدى القصير و المتوسط و الطويل على الاقتصاد الجزائري، وتقديم اقتراحات من شأنها مساعدة الجزائر في إيجاد حلول للأزمة.

المنهج المتبع: للإجابة على الإشكالية المطروحة، تم اعتماد المنهج التحليلي الوصفي الذي يعتمد على جمع البيانات عن الظاهرة وتحليل أثارها، وقد تم جمع البيانات و المعطيات من خلال التصريحات الرسمية للوزراء والمواقع، كون الموضوع حديث و يتطلب وقت حتى يتم توثيق البيانات. وتم تلخيص المعطيات بناء على ما هو متداول وبناء على بعض التصريحات من الخبراء وكذا طبيعة الاقتصاد الجزائري وخصوصياته والتغيير الحاصل الذي طرأ عليه.

ونظرا لضيق الوقت ولحدثة الموضوع لم يتم استعمال الأدوات الإحصائية والقياسية كون الدراسات القياسية تتطلب سنوات حتى يظهر التأثير ويتم التعرف على مدى الفعالية.

وللإجابة على هذا الطرح تم تقسيم الدراسة إلى مبحثين كالتالي:

المبحث الأول: طبيعة وخصوصيات الاقتصاد الجزائري ومدى تأثره بفيروس كورونا

المبحث الثاني: انعكاسات الأزمة على متغيرات الاقتصاد الجزائري وسياسة الميزانية

المبحث الأول: طبيعة وخصوصيات الاقتصاد الجزائري ومدى تأثره بفيروس كورونا

يعتبر الاقتصاد الجزائري من بين أهم الاقتصاديات في إفريقيا، وهو كغيره من اقتصاديات الدول يتميز بنقاط قوة وضعف، وقد شهد عدة مراحل مر بها منذ الحقبة الاستعمارية إلى وقتنا الحالي ويتميز بطابعه الريعي الذي تأثر كثيرا بأزمة فيروس كورونا

المطلب الأول: طبيعة وخصوصيات الاقتصاد الجزائري

أولاً: طبيعة الاقتصاد الجزائري

حيث كان يرتكز على الزراعة وكانت المنتجات الرئيسية؛ محاصيل مخصصة للتصدير وتتمثل في:

1- الحبوب والعنب لصناعة الخمر، كما كان هناك بعض الصناعات الخفيفة، شملت بمعظمها تصنيع هذه المنتجات. وبعد اكتشاف حقول النفط وحقول الغاز الطبيعي في 1956، فأصبح اقتصاد الجزائر يعتمد على إنتاج البترول والغاز الطبيعي. وحتى بعد مرور عقود من المحاولات الهادفة إلى بناء اقتصاد أكثر توازناً، لا يزال قطاع النفط والغاز ينتج أكثر من 90%. وعلى الرغم من الاستثمارات الهائلة في هيكلة صناعية مدمجة، خاصة خلال السبعينيات، لم تتجح الجزائر في تنويع اقتصادها بشكل ملحوظ. لكن سرعان ما بدأ هذا النظام يكشف عن بوادر الضعف والاختلال وهذا ابتداء من سنة 1986 بفعل الأزمة النفطية وتأثيرها السلبي على الاقتصاد الجزائري، الذي دخل في أزمة حادة دفعت الجزائر لتبني خيار اقتصاد السوق كبديل للاقتصاد الموجه، ما نادى بضرورة إجراء إصلاحات اقتصادية عميقة بإتباع "برامج التثبيت الاقتصادي"، و التي تلعب فيها المؤسسات النقدية والمالية الدولية دوراً حاسماً بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي.¹

لتواصل بعد ذلك سلسلة الإصلاحات في الألفية الثالثة، والانفتاح على العالم الخارجي من خلال تطور التجارة الخارجية و الشراكة والاستثمارات الأجنبية.

2- حيث عمدت الجزائر من خلال التجارة الخارجية إلى استيراد سلع متنوعة تتراوح بين السلع الإنتاجية لتشغيل المصانع إلى السلع الاستهلاكية الجماعية والمنتجات الغذائية الأساسية .

ثانياً: خصائص الاقتصاد الجزائري

ومن مميزات الاقتصاد الجزائري انه غني بـ:

1- بالموارد التي تمكنه من الخروج من التبعية والهيمنة النفطية، كالسياحة التي لم تستغل جيداً.²

كما تمتلك الجزائر أصولاً كبيرة للمزيد من التنمية الاقتصادية.

2- الموقع الاستراتيجي الذي يقرب من أوروبا ويساعدها في الاستثمار وتصدير الطاقة الشمسية، كما

يتمتع سكان الجزائر بمستوى جيد من التعليم.

وعلى الرغم من كون الجزائر تزخر بالموارد إلا أنها لم تستغل، نتيجة للعقلية الاتكالية التي ميزت الجزائريين منذ 1956، وظهور حقول النفط وهذا ما جعل الاقتصاد الجزائري رهين الأزمات التي تعصف باقتصاد الدول، وأخرها أزمة فيروس كورونا التي ظهرت في ووهان الصينية مطلع سنة 2020.

المطلب الثاني: اثر أزمة فيروس كورونا على الاقتصاد الجزائري

أولاً: فيروس كورونا وتأثيره في الاقتصاد

1- ما هو فيروس كورونا: فيروسات كورونا هي فصيلة فيروسات واسعة الانتشار، يُعرف أنها تسبب أمراضاً تتراوح من نزلات البرد الشائعة إلى الأمراض الأشد حدةً، مثل متلازمة الشرق الأوسط التنفسية (MERS) ومتلازمة التهاب الرئوي الحاد الوخيم (السارس). وفيروس كورونا المستجد (NCOV): هو سلالة جديدة من الفيروس لم يسبق اكتشافها لدى البشر، كما أنها تنتقل بين الحيوانات والبشر .

1- وتشمل علامات العدوى الشائعة: الأعراض التنفسية والحمى والسعال وضيق النفس وصعوبات التنفس. وفي الحالات الأشد وطأة قد تسبب العدوى التهاب الرئوي والمتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة، والفشل الكلوي وحتى الوفاة.³

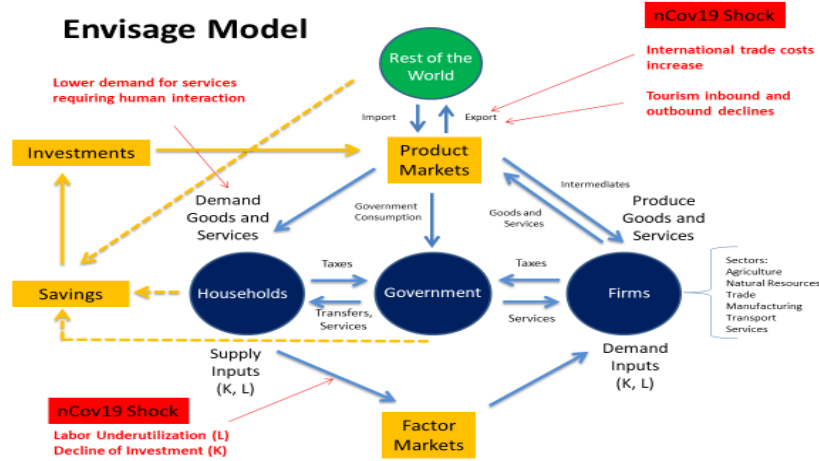
ب- وتأثيرها على الإنسان بالدرجة الأولى هو ما يؤدي بالفيروس إلى امتداده إلى الاقتصاد كونه مبني على العنصر البشري.

2- تأثير أزمة فيروس كورونا على الاقتصاد الجزائري :

لقد تأثر اقتصاد الدول كثيراً من جراء جائحة الكورونا، ما اضطرها لاتخاذ العديد من الإجراءات لمنع تفشيه في أوساط مجتمعاتها، ولكن انفتاح الدول على بعضها والعولمة، أدى بانتشار سريع وقياسي للفيروس وهو ما أطلق عليه بعولمة الأوبئة، كما تؤثر الجائحة على اقتصاديات الدول من خلال قنوات.

1- قنوات التأثير: ويمكن توضيحها في الشكل البياني رقم (01) أدناه.

الشكل 01 : قنوات تأثير جائحة الكورونا على الاقتصاد



المصدر:

MARYLA Mariszewska and others, " the potentiel impact of covid-19 on gdp and trade ", policy research working paper, east asia, world bank groupe, april 2020, .p:16

- من خلال الشكل (1) تظهر لنا عدة قنوات يمكن أن يتأثر بها اقتصاد الدول نذكر منها:⁴
- التبادل التجاري: إذ يؤدي إلى إعاقة الإنتاج وعرقلة الإمداد وإضعاف الطلب العالمي.
 - السياحة والنقل: إذ خفض معدل الرحلات وأغلق العديد من المطارات حول العالم.
 - إعاقة النشاط الاقتصادي، وذلك عبر إعاقة الإنتاج والخدمات والمواصلات والنقل والسياحة والتسوق، وإضعاف العرض والطلب.
 - ارتفاع تكاليف الحماية، من إنقاذ ودعم وإجراءات احترازية لقطاع الصحة والقطاعات الاقتصادية والاجتماعية.
 - انخفاض استهلاك الصين من النفط حيث يعتبر ثاني أكبر مستهلك للنفط وأكبر مستورد له، حيث أشارت التقارير إلى أن استهلاك الصين من النفط انخفض بمقدار 3 مليون برميل يوميا، إضافة إلى انخفاض الطلب على وقود الطائرات بفعل تعطل حركة السفر عالميا وتحديدا من وإلى الصين.
 - انهيارات أسواق المال العالمية، تعتبر الأسوأ منذ الأزمة المالية العالمية عام 2008.
 - ضعف الثقة اضطرت البنوك المركزية لتخفيض أسعار فائدتها.
- ب- وهناك أيضا قنوات تأثير أخرى يمكن أن تصاب الاقتصاديات من خلالها كقنوات الطلب والعرض على السلع الإنتاجية، وكذا الاستهلاك مما يمكن أن تلحق اضطرابات على مستوى الصحة والرعاية الصحية.⁵

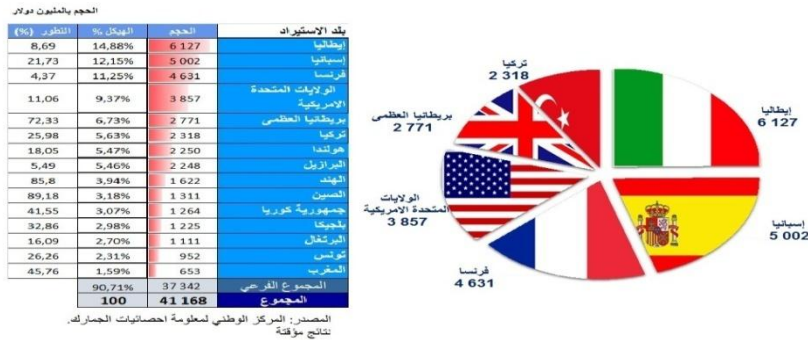
ثانياً : مظاهر الصدمات الاقتصادية لازمة كورونا والتدابير الاحترازية المتخذة

1- مظاهر الصدمات الاقتصادية لازمة كورونا:⁶

- عدم ثقة الناس في السياسات والقرارات الحكومية، وبالتالي يتم شراء المواد الاستهلاكية ونفاذ كمياتها ما يدفع بزيادة أسعارها من خلال الاحتكار والمضاربة، ويتم سحب المدخرات من البنوك وهو ما يؤدي إلى إفلاسها وحدثت كوارث.
- غلق الشركات وتسريح الموظفين ما يقلل الإنتاجية من خلال انخفاض العرض.
- انتشار الفيروس في جل أنحاء العالم كما ليس له إطار زمني واضح ينتهي من خلاله هذا الوباء.
- ويرتبط رابع مظاهر الصدمة بسلسلة التوريد، وتلقي قطاع التصنيع صدمات قوية في آسيا وأوروبا وأمريكا الشمالية.
- ويظهر خامس مظاهر الصدمة في جانب الطلب، والذي من المتوقع أن يتقلص بشكل كبير، وذلك على مستوى المستهلكين، أما على مستوى المستثمرين، فستتعدم الثقة ما يمنعهم من ضخ أي أموال في مشروعات أو استثمارات جديدة.
- والجزائر كجزء من هذا العالم، فقد انتشر فيها الوباء وانعكس عليها سلباً من خلال الآثار المخلفة اقتصادياً واجتماعياً، ما اضطر السلطات العليا في البلاد إلى اتخاذ حزمة من التدابير قصد السيطرة عليه، ومن سوء حظ الجزائر أن زبونها الرئيسيين في أوروبا والعالم: إيطاليا وإسبانيا، هما الأكثر تضرراً حالياً من أزمة فيروس كورونا، ما يثير مخاوف من إمكانية تراجع الطلب أو تعطل الدفع في هذين البلدين، علماً أن البلاد ترتبط بأنبوب غاز نحو إسبانيا، وبآخر اتجاه إيطاليا.
- والشكل (2) أدناه، يبين أهم الشركاء الجزائريين في الصادرات، حيث تعتمد الجزائر في معاملاتها التجارية على أوروبا بالدرجة الأولى من خلال الصادرات وهي كالاتي: إيطاليا (6.13 مليار دولار أمريكي)، إسبانيا (5 مليار دولار أمريكي)، فرنسا (4.63 مليار دولار أمريكي)، الو.م.أ (3.85 مليار دولار أمريكي)، بريطانيا (2.77 مليار دولار أمريكي) و تركيا (2.31 مليار دولار أمريكي).

تأثير أزمة فيروس كورونا على سياسة الميزانية في الجزائر

شكل 2: أهم الشركاء الجزائريين في الصادرات

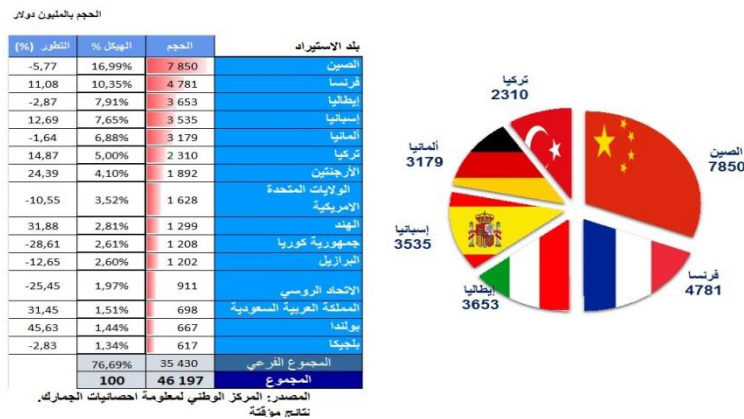


المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، أهم الشركاء الجزائريين في التجارة الخارجية، تاريخ النشر: 15-04-2019،
العنوان الالكتروني: [HTTP://WWW.ANDI.DZ/INDEX.PHP/AR/STATISTIQUE/BILAN-DU-](http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieur)

COMMERCE-EXTERIEUR، تاريخ التصفح: 23-05-2020.

أما من جانب الواردات فالشكل (3)، يظهر شركاء الجزائر الاقتصاديين من خلال الواردات وهي كالآتي: تحتل الصين المرتبة الأولى بـ 16.99 %، تليها فرنسا وإيطاليا بحصص تصل نسبها على التوالي 10.35 % و 7.91 % من إجمالي الواردات الجزائرية خلال سنة 2018.

شكل 3: أهم الشركاء الجزائريين في الواردات



المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، أهم الشركاء الجزائريين في التجارة الخارجية، تاريخ النشر: 15-04-2019،
العنوان الالكتروني: [http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-](http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieur)

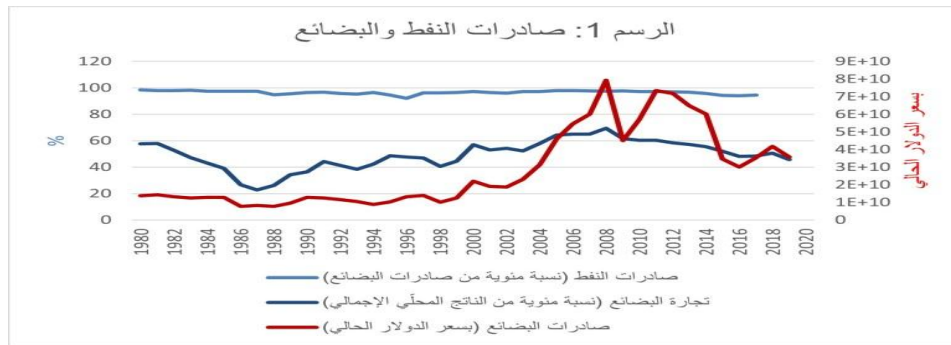
exterieur، تاريخ التصفح: 23-05-2020.

وبما أن الدول شريكة الجزائر في الاقتصاد هي نفسها الدول المتضررة من وباء كوفيد 19، فمن الطبيعي أن يتأثر الاقتصاد الجزائري. فالصين باعتبارها المورد الرئيسي للجزائر، فيصعب على الجزائر إحلال المواد بالإنتاج المحلي على الأقل في المدى القصير، وكذلك هو الشأن بالنسبة للدول الأوروبية

تأثير أزمة فيروس كورونا على سياسة الميزانية في الجزائر

المتضررة، وتعتمد الجزائر في صادراتها على المحروقات بنسبة تفوق 90%، ومع تفشي الوباء فان الطلب عليها يقل فتتخفض الأسعار ما ينعكس سلبيا على الميزانية في الجزائر والاقتصاد ككل، والشكل رقم (4) يبين مدى اعتماد الجزائر على المحروقات والسلع كصادرات.

الشكل(4): صادرات الجزائر من المحروقات والبضائع



المصدر: نجلاء بن ميمون وياسمين ابوزهور، صادرات الجزائر من المحروقات والبضائع، تاريخ النشر: 02-12-2020، العنوان الالكتروني: WWW.BROOKINGS.EDU/AR/OPINIONS على-الجزائر-منج-الأولوية-للتغيير-الاق، تاريخ التصفح: 15-03-2021.

2- التدابير الاحترازية المتخذة : ولقد عمدت الجزائر كغيرها من الدول المتضررة إلى اتخاذ جملة

من التدابير الاحترازية قصد مجابهة الوباء و التصدي له، تمثلت في :⁷

- إجلاء المواطنين العالقين في الدول الأخرى من خلال تنظيم رحلات جوية. وتم تخصيص فنادق ومنشآت صحية عمومية وخاصة لاستقبال العائدين.

- تخصيص غلاف مالي يقدر بـ 370 مليار سنتيم لمواجهة فيروس كورونا، من خلال وضع مخطط للحد من انتشاره وقسم هذا المبلغ إلى 3.5 مليار دينار لاقتناء مواد صيدلانية وأدوية، و 100 مليون دينار لاقتناء كواشف الفيروس و 100 مليون دينار أخرى خصصت لتوفير الكاميرات الحرارية.

- إغلاق شامل لجميع المدارس و الجامعات و المراكز والمدارس القرآنية.

- تعليق الرحلات الجوية و البحرية إلى إشعار آخر وإغلاق تام للحدود.

- تسريح 50% من الموظفين والاحتفاظ فقط بمستخدمي المصالح الحيوية الضرورية مع الاحتفاظ

برواتبهم، ووقف جميع وسائل النقل في البلاد.

- قرار بتطبيق حجر صحي كامل على بعض الولايات، وجزئي للولايات الأخرى.

- قرار بغلق كلي للمقاهي والمطاعم والمحلات، باستثناء محلات المواد الغذائية.

- تأجيل النسخة ال19 من ألعاب البحر الأبيض المتوسط إلى 2022.

- إطلاق منصات رقمية تضمن للمواطنين توفير خدمات الطلب والدفع دون الحاجة إلى الخروج و كسر حاجز الحجر الصحي.

- تسهيل إجراءات جمركة المواد الغذائية المستوردة، والتجهيزات الطبية والمنتجات الصحية المخصصة لمحاربة فيروس كورونا من خلال تخصيص رواق أخضر.

- تأجيل تقديم الإقرارات ودفع الرسوم والضرائب.

- تخصيص مليار و 450 مليون د. لاقتناء اللقاح المضاد لفيروس كورونا⁸

المبحث الثاني: انعكاسات الأزمة على متغيرات الاقتصاد الجزائري وسياسة الميزانية

حيث أدى انتشار فيروس كورونا في الجزائر إلى تأثر الاقتصاد الجزائري سلبيا وكذلك الميزانية أين تم اعتماد مبالغ كبيرة في إطار مجابهة الفيروس.

المطلب الأول: انعكاسات الأزمة على متغيرات الاقتصاد الجزائري

أولاً- انعكاسات الأزمة على متغيرات الاقتصاد الكلي والتجارة الخارجية

أ- انعكاسات الأزمة على متغيرات الاقتصاد الكلي

مع زيادة عدد الحالات المؤكدة لـ كوفيد-19، ساد الشعور بالقلق الجماعي والذعر بين المواطنين، إذ وصل عدد المصابين إلى غاية 31 ديسمبر 2020 إلى 99610 بينها 2756 حالة وفاة و 67187 متعافين، مما سبب زيادة كبيرة في الطلب على المواد و السلع واسعة الاستهلاك.⁹

وتشير التجربة التاريخية مع الصدمات الكبيرة المماثلة إلى أن الأضرار الاقتصادية على المدى القصير قد تكون كبيرة، وهنا نفترض أن الصين تستغرق وقتاً أطول للعودة إلى وضعها الطبيعي. ونفترض أيضاً أن كوريا الجنوبية وإيطاليا واليابان وفرنسا وألمانيا -الاقتصاديات الكبرى بخلاف الصين التي شهدت أكبر عدد من حالات الإصابة بالفيروس قد تلقت ضربة اقتصادية حادة. ومن ثم فذلك من شأنه أن يأخذ الاقتصاد العالمي مرة أخرى إلى توقعات الركود خلال السنوات القادمة، إلى جانب تباطؤ النمو بحوالي (1.4%) على مدار العام إلى أقل من (1.5%)، فإن الأسواق المالية حول العالم ستتأثر أيضاً بنحو (20%) في ظل هذا السيناريو.

كذلك من المحتمل حدوث تباطؤ اقتصادي على المدى القصير في كل بلد متضرر، وإن كان ذلك على خطوط زمنية مختلفة.

والجدول رقم (02) أدناه، يبين تأثير الأزمة على نمو اقتصاديات الدول المتضررة من جراء الجائحة أين تم تسجيل معدلات نمو منخفضة في جميع الدول.

الجدول 02: تأثير الأزمة على نمو اقتصاديات الدول المتضررة

الدول	النمو
الصين	-4.3 %
فرنسا	-4.3 %
ألمانيا	-4.8 %
إيطاليا	-5.0 %
إسبانيا	-5.2 %
المملكة المتحدة	-4.5 %
الولايات المتحدة	-3.8 %

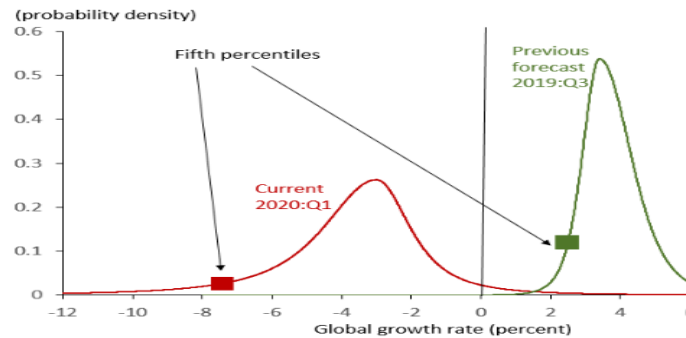
المصدر:

1-FERNANDES Nuno, " economic effects of coronavirus on the world economy", IESE Business School, European Corporate Governance Institute (ECGI) Spain, IESE No. WP-1240-E, 2020, p:21.

حيث و حسب منظمة OECD، فإن توقع النمو العالمي في 02 مارس 2020 كان 2.9 %، إلا أنه ومع بداية الأزمة حقق 2.4 % أي بانخفاض قدره 0.5 %، وهو ما يعتبر أضعف نمو منذ أزمة 2008 العالمية.¹⁰ (OECD, 2020).

والشكل (5) يوضح تناقص النمو العالمي.

Global growth is at risk
The odds of global growth exceeding zero this year are now negligible.



Source: IMF staff calculations.

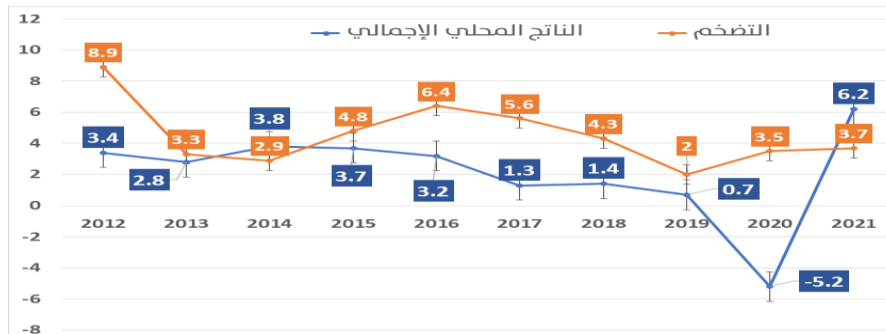
INTERNATIONAL MONETARY FUND

المصدر: توبياس أدريان وفابيو ناتالوتشي، أزمة كوفيد-19 تهديد للاستقرار المالي، تاريخ النشر: 14-04-2020، العنوان الإلكتروني: WWW.IMF.ORG، تاريخ التصفح بتاريخ: 03-04-2021.

تأثير أزمة فيروس كورونا على سياسة الميزانية في الجزائر

والاقتصاد الجزائري كغيره من الدول تأثر كثيرا، وانخفض الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع السنوات السابقة ومن المتوقع أن يشهد انخفاضا أكثر في النمو في 2021 نتيجة انخفاض مداخل الدولة من النفط و الغاز، وتقلصت مداخل الجزائر مما اضطرها لإتباع سياسة انكماشية أدت لارتفاع معدل التضخم نتيجة ارتفاع الأسعار وزيادة الطلب على السلع الاستهلاكية خاصة، وانهيار القدرة الشرائية للفرد.

والشكل (6) يوضح تطور الناتج المحلي الإجمالي و التضخم في الجزائر 2012-2021.



المصدر international monetary fund “real gdp growth,” “inflation rate, average consumer prices,” accessed on 19/7/2020, at: <https://bit.ly/32wz0ez>, consulted on: 10-04-2021

حيث يظهر من الشكل (6) تطور معدلات الناتج المحلي الإجمالي و التضخم خلال سنوات 2012-2021، والانخفاض المستمر للناتج الى غاية سنة 2020 أين بلغ أدنى قيمة له بـ: -5.2، و الارتفاع المستمر لمعدل التضخم بعد 2019، ومن المحتمل حدوث نمو اقتصادي في 2021 وتعافي الاقتصاد تدريجيا خاصة بعد وجود اللقاح وبداية التعايش مع الفيروس.

- كما تم وقف النشاطات الرياضية، حيث أعلنت وزارة الشباب والرياضة تعليق جميع الأحداث الرياضية في جميع التخصصات دون استثناء، وإغلاق جميع المنشآت الرياضية والشبابية والترفيهية، ما اثر كثيرا على عديد القطاعات كالفندقة والسياحة والطيران والاتصالات والنقل ولو أنها رفعت عنها الحظر مؤخرا لكنه محتشم.

- اكتناز الأموال لانعدام الثقة والخوف من المستقبل.

- نقص الاستثمار لتوقف كل الأنشطة والمشاريع الإنتاجية وهروب العنصر البشري .

- نقص السيولة في البنوك نتيجة سحب الأموال بسبب انعدام الثقة وإضعاف قدرة المقترضين على خدمة ديونهم وتقليص مكاسب البنوك وهو ما يضر بسلامة البنوك واستقرارها.

وهناك بعض القطاعات التي استفادت جزئيا من جراء هذا الوباء مثل قطاع الصحة، والخدمات اللوجيستية، والإلكترونيات، والمكاتب عبر الإنترنت، والبيع بالتجزئة، والتعليم عن بُعد.

ب- التأثير على التجارة الخارجية

حيث منذ بداية الوباء في الصين، تكبدت شركات الاستيراد والتصدير والتوزيع الجزائرية خسائر فادحة بسبب اعتمادها على الواردات من الصين بـ 25٪ من إجمالي واردات الجزائر أي 8 مليارات دولار، نظرا لكون الاقتصاد الجزائري يعتمد على الاقتصادي الصيني في التجارة الخارجية مثلما يظهر في الشكل (2) و(3) أعلاه، والقطاعات الأكثر تضررا كانت البناء والأشغال العامة. بدورها أعلنت الشركة الجزائرية للمعارض والصادرات (SAFEX) عن تأجيل جميع المعارض والفعاليات المقررة لشهري مارس وأبريل 2020، وهو معرض البيئة والطاقة المتجددة الدولي، وكل المعارض الأخرى.

- احتمال انهيار قيمة العملة من خلال مخاطر عدم تدفقها من جراء انخفاض الطلب على المحروقات والغاز.

- هروب رؤوس الأموال من خلال مغادرة الشركات الأجنبية، وتوقف الاستثمارات الأجنبية.

- اتساع الفجوة بين الدول الغنية و بقية العالم، من ناحية قدرتها على مواجهة الأزمات.

- استمرار العالم في الاعتماد بشكل مفرط على الدولار الأمريكي.

- استنفاد الأرصدة من العملات الصعبة بفعل ارتفاع أسعار السلع الغذائية المستوردة، وانهيار الطلب

العالمي على صادراتها من المواد الأولية.

- تآكل احتياطي الصرف نتيجة استعماله لسداد عجز ميزان المدفوعات، حيث يقدر بـ 55 مليار دولار،

ومع تفاقم حدة الأزمة ستزيد من العجز واستهلاك الاحتياطي.

والشكل رقم(8) يبين تآكل احتياطي الصرف



المصدر: نجلاء بن ميمون وياسمين ابوزهور، صادرات الجزائر من المحروقات والبضائع، تاريخ النشر: 02-12-2020،

العنوان الإلكتروني: WWW.BROOKINGS.EDU/AR/OPINIONS /على-الجزائر-منح-الأولوية-للتغيير-الاق،

تاريخ التصفح: 15-03-2021.

ت- تأثير سوق العمل:

حيث تشير بعض الدراسات أن نسبة 40 إلى 70% من الناس يمكن أن يصاب بالعدوى في العالم، وهو ما أذاع الخوف بين الناس، أين تحولت الأزمة بالفعل إلى صدمة اقتصادية مما أثر على العرض من خلال (إنتاج السلع والخدمات) و الطلب من خلال (الاستهلاك والاستثمار)، وانتشرت اضطرابات الإنتاج في البداية في آسيا لتنتقل إلى سلاسل التوريد عبر العالم، مما أدى لفقدان الوظائف في عديد القطاعات وخاصة بعد حظر السفر وإغلاق الحدود، واتخاذ تدابير الحجر الصحي فتعذر على العمال الالتحاق بمناصب عملهم ما أثر على دخول الأفراد، وبالتالي ينعكس على الاقتصاد بالسلب.¹¹

- ارتفاع معدلات البطالة نتيجة تسريح العمال وتوقف الشركات عن العمل حيث صرح وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، الهاشمي جعبوب بمجلس الأمة أن عروض العمل تراجعت من 437 ألف عرض عمل في سنة 2019، إلى 300 ألف في 2020 بنسبة 30%. وأن 80% من عروض العمل يوفرها القطاع الخاص في قطاعات البناء والري والخدمات والأشغال العمومية والصناعة، بينما يساهم القطاع العمومي بنسبة 20% فقط من عروض العمل. كما صرح أن السوق المحلية فقدت حوالي 51 ألف وظيفة خلال 2020، بسبب غلق مصانع، ضمن القيود التي فرضتها جائحة كورونا، وأسباب سياسية أخرى.¹²

والشكل رقم (7) يوضح معدلات البطالة في صفوف الرجال والنساء خلال الفترة 2001-2019



المصدر: نجلاء بن ميمون وياسمين ابوزهور، صادرات الجزائر من المحروقات والبضائع، تاريخ النشر: 02-12-2020، العنوان الإلكتروني: WWW.BROOKINGS.EDU/AR/OPINIONS على-الجزائر-منح-الأولوية-للتغيير-الاق، تاريخ التصفح: 15-03-2021.

والجزائر بصفتها شريك رئيسي للصين والدول المتضررة، فهي الأخرى تعاني من جراء هذا الوباء من خلال اضطرابات الإنتاج و فقدان الوظائف نتيجة التدابير الاحترازية المتخذة قصد حماية الأفراد، ما انعكس على الاقتصاد بالسلب وأثقل كاهل الميزانية وزاد من حدة تفاقم العجز الموازي، مما سيؤدي إلى تآكل احتياطات الصرف، الأمر الذي من شأنه أن يفاقم عجز ميزان المدفوعات.

ث - التأثير من خلال جانبي الطلب والعرض:

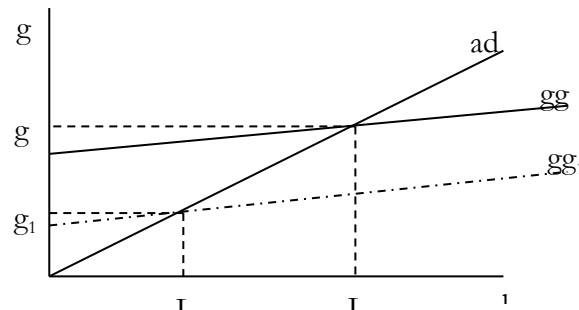
فمن جانب الطلب، تم خفض الإنفاق وتقليصه و توجيهه لحماية الأفراد بدل حماية الاقتصاد. حيث يتجنب الناس مراكز التسوق والمطاعم، كما فرضت قيود مختلفة (الحجر الصحي، قيود السفر، وما إلى ذلك) لاحتواء الفيروس، كما أن استهلاك السلع الأساسية فقط زاد من حدة الطلب عليها، و في المقابل تأثرت السلع الكمالية ما أدى إلى غلق مصانعها و تسريح العمال، و بالتالي ارتفاع في نسب البطالة .

أما من جانب العرض، فقد أدى اضطراب نشاط الأعمال إلى انخفاض الإنتاج، وإحجام المستهلكين ومؤسسات الأعمال عن الإنفاق إلى انخفاض الطلب، فتطبيق الحظر وتقليل عدد ساعات العمل و تسريح نصف العمال سيؤدي إلى تقليل الكميات المنتجة بالمصانع و الخدمات، وتوقفت الشركات عن استيراد السلع الأجنبية خاصة الصينية ما زاد من آثار سلسلة التوريد السلبية كقيود إضافية على العرض، بالإضافة إلى تخفيضات معززة في الطلب، ما ساهم في رفع تكاليف ممارسة الأعمال كما شكلت صدمة سلبية أصابت الإنتاجية، وحدث من النشاط الاقتصادي.¹³

بما أن الجزائر دولة تستهلك أكثر مما تنتج، وتعتمد على الاستيراد في تغطية حاجيات الأفراد، فستكون لها عواقب وخيمة من خلال أن الدول المنتجة ستقوم بتخزين الفائض لها لضمان استقرار أسعار السوق وتكوين مخزون استراتيجي، يسمح لها بمواجهة أي نقص ويصعب إحلالها بالإنتاج المحلي.

كما أن قرار الاستثمار يعتمد بالدرجة الأولى على الطلب الكلي ويتناسب معه طرديا، لذا فإن الاستثمار سيتناقص وبالتالي الطلب كذلك مما يؤثر سلبا في الإنتاجية، ويحدث تضخم من خلال انتقال منحنى العرض الكلي إلى اليمين كما هو مبين في الشكل (8) أدناه.

والشكل رقم (8) يبين دورة الطلب والعرض



المصدر: العبيسي علي، تجانية حمزة، تداعيات فيروس كورونا (كوفيد19): الآثار الاجتماعية والاقتصادية وأهم التدابير المتخذة للحد من الجائحة في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، المجلد 20 (العدد خاص)، 2020، ص 94.

المطلب الثاني: انعكاسات الأزمة على السياسة النقدية سياسة الميزانية

أولاً: انعكاسات الأزمة على السياسة النقدية

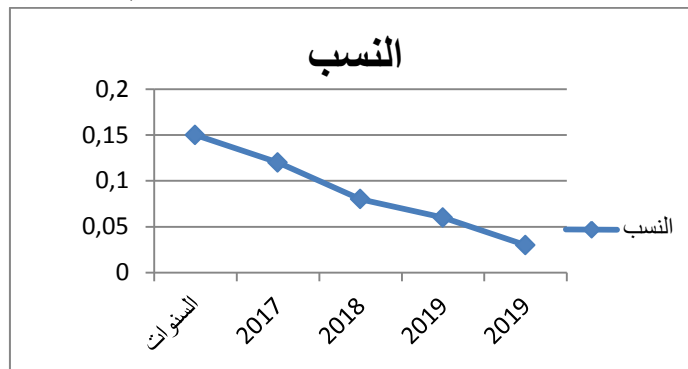
حيث وبعد انتشار الأزمة واستمرارها، قرر البنك المركزي المعروف بـ"بنك الجزائر"، إجراءين الأول هو:

1- تخفيض معدل الفائدة التوجيهي بمعدل 0.25 بالمائة.

2- تخفيض معدل الاحتياطي الإجمالي من 6 % إلى 3 %، ما يعني أن المصارف ستضخ

نصف احتياطها من العملة الصعبة والدينار في السوق المصرفية، وتعد هذه المرة السادسة التي يقرر فيها المصرف المركزي التدخل لتعديل سقف احتياطي المصارف العمومية والخاصة خلال 35 شهراً.

والشكل رقم (05) يوضح تخفيض البنك المركزي لمعدل الاحتياطي الإجمالي مؤخرًا.



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات البنك المركزي

كما أشار البنك المركزي إلى أن قراراته "ستسمح بتحرير هوامش إضافية للسيولة بالنسبة للنظام البنكي، وبالتالي توفير للبنوك والمؤسسات المالية وسائل دعم إضافية لتمويل الاقتصاد الوطني بتكلفة معقولة، وهو ما يهدف إلى تشجيع البنوك للاقتراض من البنك المركزي من أجل الحصول على السيولة، كما تسمح بتحرير جزء من سيولة البنوك المجمدة كاحتياطات إجبارية في مواجهة الأزمة، لتجنب ظهور تصاعد مفاجئ في الطلب على سحب الأموال بسبب حالة الخوف من تفشي فيروس كورونا.¹⁴

ثانياً: انعكاسات الأزمة على السياسة المالية

لقد أدى انتشار فيروس كورونا المستجد إلى التأثير على الاقتصاد الجزائري ككل و على سياسة الميزانية التي تعتمد على المحروقات بالدرجة الأولى و التي تهاوت أسعارها بانخفاض وصل إلى 20 % نتيجة تباطؤ الاقتصاد العالمي و حرب الأسعار المعلنة بين السعودية وروسيا، فبعد أن وصلت إلى 35.84 دولار للبرميل بتاريخ 09 مارس 2020، واصلت انخفاضها إلى 24.86 ثم 25.24 بتاريخ 24 و 25 مارس 2020 على التوالي، ثم تعافت قليلاً يوم 3 أبريل أين بلغت 34.78 دولار، لتتأوى مرة أخرى إلى 16.95 ثم 11 دولار بتاريخ 21 و 22 أبريل على التوالي، ما اضطر دول أوبيب بقيادة الجزائر بالنظر في

ضرورة تخفيض الإنتاج قصد الرفع من الأسعار ابتداء من تاريخ 01 ماي 2020 وهو ما حدث، أين ارتفع نسبيا وبلغ 26.70 دولار للبرميل، ليواصل ارتفاعه إلى 30 دولار بتاريخ 13-05-2020 وهذا غير كاف، كون السعر المرجعي للبرميل قدر على أساس 50 دولار في قانون المالية 2020¹⁵.

وتعتمد الجزائر على صادراتها من البترول والغاز بنسبة 98 بالمائة، كما أن مداخل البلاد الجبائية تعتمد أيضا على 50 بالمائة من الجبائية البترولية، و عليه فالميزانية ستشهد عجز متواصل. في ظل هذه المعطيات، إذ كان متوقعا قبل أزمة كورونا عجز بـ 13 مليار دولار في الميزانية، واليوم مع وصول هذه الأزمة قد يتفاقم العجز إلى مستويات قياسية.

واستنادا إلى قانون المالية 2020 فقد تم توقع ما قيمته 2800 م.دينار كجبائية بترولية، ولكن الواضح مع انهيار أسعار النفط و تقلص الطلب العالمي عليه، سيتم تحصيل نسبة اقل من المتوقع قد تصل إلى النصف مقارنة مع السعر المرجعي، وهو ما سيضاعف العجز الذي من الممكن أن يصل حدود 26 مليار دولار.¹⁶

وهو ما قد يضطر الدولة إلى اللجوء إلى الاستدانة سواء القروض الداخلية والمتمثلة في التمويل الغير التقليدي والذي بدوره يزيد من معدلات التضخم وبالتالي دخول الجزائر في مرحلة الركود التضخمي و المصاحب للبطالة من جراء توقف المؤسسات وتسريح العمال، أو عن طريق القروض الخارجية مثلما حدث سنة 1991 واللجوء إلى المؤسسات الدولية و التي تقرض قيودها على اقتصاديات الدول.

كما يظهر جليا أثر الوباء على سياسة الميزانية في الجزائر من خلال جانبي النفقات و الإيرادات التي تأثرت كثيرا جراء الجائحة و خاصة على المدى القصير، ما نادى بضرورة محاولة إنقاذ العنصر البشري من خلال اعتماد سياسة ميزانية توسعية عن طريق الزيادة في الإنفاق على الخدمات الصحية فقط، وتجميد النفقات في شتى المجالات الأمر الذي من شأنه أن يحدث اختلالا في الميزانية و يؤثر على الاقتصاد الكلي.

فمن جانب النفقات اضطرت الدولة إلى اعتمادها قصد مجابهة الوباء وهي مصاريف إضافية مقارنة مع ما تم تخصيصه في قانون المالية 2020:¹⁷

حيث بعد اتخاذ الجزائر لجملة التدابير الوقائية، تم تخصيص غلاف مالي إضافي قدر بـ 370 مليار سنتيم موجهة للصحة فقط وهذا كمرحلة ابتدائية.

وتم اعتماد عدة مراكز الكشف على الفيروس، بعدما كان لدى الجزائر في بداية الوباء مختبر تشخيص واحد هو معهد باستور الجزائر، قادر على إجراء ما يصل إلى 130 اختبارا في اليوم.

كما تم اقتناء وسائل الحماية من فيروس كورونا من الصين، تتمثل في 8.5 مليون كمادة من نوع ثلاث طبقات و 100.000 كمادة مرشحة من نوع (FFP2)، ثم حصة أخرى من المعدات الطبية وتشمل الشحنة التي تقدر بـ 30 طن وسائل الحماية 500 ألف كمادة من نوع (FFP2) وأجهزة تشخيص فيروس كورونا (40 ألف شخص) وأجهزة تنفس اصطناعي (100 جهاز).

كما تم صرف نفقات إضافية من خلال توفير السلع والمواد الغذائية لولاية البلدية نتيجة الحجر الكلي الممارس عليها، وتم إعطاء عديمي الدخل والعاطلين عن العمل والذين تم توقيفهم عن العمل احترازا قيمة 10000 دج في جميع الولايات وهو ما من شأنه أن يضعف الخزينة العمومية ويؤثر سلبا على ميزانية الدولة.

كما أن إجلاء المواطنين العالقين في الدول الأخرى من خلال تنظيم رحلات جوية، وتخصيص فنادق ومنشآت صحية عمومية وخاصة لاستقبال العائدين و التكفل بهم طيلة فترة الحجر الصحي هو استنزاف لقدرة الدولة وطاقاتها من النفقات.

كما تم تطبيق إجراءات تقشفية ستؤثر سلبا على الاقتصاد من خلال تقليص الميزانية إلى 30% ثم 50%، مع إلغاء الضريبة على المداخل التي تقل أو تساوي 30 ألف دج ورفع الأجر الوطني الأدنى المضمون إلى 20 ألف دج¹⁸. على الرغم من الأزمة وهي إجراءات ستعود بالسلب على الاقتصاد وتؤثر فيه وتفاقم العجز الموازي، كون الاقتصاد الجزائري ريعي وغير نشط وجهازه الإنتاجي غير مرن.

والواضح أن النمو الاقتصادي سينخفض أكثر خاصة في ظل انتشار الفيروس، وبالتالي عدم فعالية السياسة الميزانية بشقيها النفقات والإيرادات.

فلقد تأثرت الجزائر كثيرا كغيرها من الدول نتيجة الوباء، فحسب النظريات الاقتصادية الكنزية ونظرية النمو الداخلي فزيادة النفقات يزيد من فرص تحقيق النمو الاقتصادي.

وهو ما نادى به كينز في نظريته، أين شدد على زيادة الإنفاق ولو حصل العجز، لأنه سيكون ايجابيا، من خلال الطلب الكلي الفعال. ولكن الظاهر عكس ذلك، على الأقل في المدى القصير، كون العجز حاصل في الميزانية نتيجة الزيادة في النفقات دون النظر إلى التحصيل الإيرادي، وإذا طال الوباء حتى على المدى المتوسط والطويل لا تتحقق النظرية ما لم يتم تلقي اللقاح والتعايش مع الفيروس وتعافي المورد البشري ومنه الاقتصاد، وهو ما ينعكس مع النظرية الكنزية في المدى القصير والمتوسط.

كما تظهر النتائج المتوصل إليها حقيقة فرضية البحث من خلال التأثير السلبي للوباء على الاقتصاد الجزائري في المدى القصير والمتوسط، أما على المدى الطويل فيمكن أن تؤثر ايجابيا إذا اعتبرتها تجربة وعملت على الاستفادة منها، مع ضرورة التلقيح وحتمية التعايش معه .

كما نادى أصحاب نظرية النمو الداخلي بضرورة زيادة الضرائب مع تجنب الضغط الضريبي حتى تزيد الدخول وبالتالي الإيرادات التي تحقق النمو الاقتصادي في الأجل الطويل من خلال المشاريع الاستثمارية، وهو ما لا يمكن أن يحدث على الأقل في الأجل القصير والمتوسط، كون المشاريع الاستثمارية كلها تجمدت و الشركات أوقفت الإنتاج وتقلصت الجباية العادية، وكذا توقف عمليات الاسترداد اثر كثيرا على الضرائب الجمركية وحتى على الضرائب الغير مباشرة والتي تحصلها الدولة نتيجة التجارة، بالإضافة إلى الجباية البترولية التي انهارت بنسبة 50 % من الحصيلة المتوقعة وهو ما لا يسمح للدولة بتغطية نفقاتها وبالتالي عجز الميزانية.

الخاتمة

من خلال الدراسة تبين أن وباء كورونا المستجد كوفيد 19 أثر كثيرا على سياسة الميزانية والاقتصاد الجزائري ككل سلبيا في المدى القصير و سيمتد إلى المتوسط، وهو ما أدى بالميزانية في الجزائر إلى تفاقم عجزها و دخول الاقتصاد مرحلة الركود من خلال تأثر العديد من القطاعات و جهود الجزائر الرامية إلى حماية الأفراد بدل حماية الاقتصاد دون النظر إلى انعكاس ذلك على الميزانية والاقتصاد، كما لهذا الوباء اثر ايجابي على الاقتصاد في المدى الطويل إذا ما تم تعميم اللقاح والتعايش مع الفيروس والاستفادة من التجربة، وفيما يلي بعض التوصيات المقترحة التي يمكن الاستعانة بها مستقبلا وتتمثل في:

على المدى القصير والمتوسط:

- وجوب تقديم إعانات تسمح للعنصر البشري بالمحافظة على حياته من خلال الحجر.
- وجب على الدولة توفير اللقاح ورفع الحجر والتعايش مع الفيروس والالتزام بوصايا المنظمة العالمية للصحة، لا سيما احترام مسافة التباعد والغسل ووضع الكمامات، كون اقتصاد الجزائر ضعيف و الدولة غير مهيأة لتحمل مصاريف إضافية كبرى تعجل من تفاقم العجز وإحداث ركود قد يؤدي بالاقتصاد إلى مرحلة الكساد.

- وجب على الدولة تقديم إعانات حكومية للمتضررين من الأفراد والشركات للمساهمة في دعم الاستهلاك والحفاظ على الحد الأدنى لمستويات المعيشة، ودعم الطلب الكلي.

- وينبغي أن تظل البنوك المركزية مستعدة لتقديم سيولة للبنوك والشركات المالية غير المصرفية، لا سيما منح القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما وجب عليها منح ضمانات ائتمانية موجهة لتلبية احتياجات هذه الشركات إلى السيولة على المدى القصير، وذلك من أجل الرفع أكثر من قدرة البنوك على تمويل الاقتصاد الوطني، مثلما حدث ذلك في الصين أين تم ضخ مئات المليارات لتوفير السيولة و تحفيز

الأسواق قصد تخفيف حدة التأثير السلبي على الاقتصاد، وتم تخفيض معدل الفائدة على القروض لآجل عام إلى 4.05% بمقدار عشر نقاط أساس، كما تم تخفيضها على القروض لمدة 5 سنوات إلى 4.75%.¹⁹

- ضرورة الاستفادة من مساعدات المجتمع الدولي كون قدرات البلد محدودة في مجال الصحة لتجنب وقوع كارثة إنسانية على الأقل في المدى القصير.

- تفعيل دور السياسة الميزانية من خلال تنشيط الطلب الكلي الفعال حتى تكون فعالة في الاقتصاد.

- تفعيل دور السياسة النقدية واستعمال أدواتها في تنشيط الاقتصاد ومنح استقلالية أكبر للبنك المركزي، وإعطاء أهمية أكبر للأسواق المالية وإشراكها في عملية بناء الاقتصاد. وينبغي لها أن تحقق التوازن بين حماية النمو ومعالجة الضغوط الخارجية، بما في ذلك صدمات أسعار السلع الأولية.

- ضرورة رقمنة الاقتصاد: فالأزمة كشفت عن الدور الذي يلعبه الاقتصاد الرقمي من خلال تشغيل الآلات والاعتماد عليها بدل القوى البشرية على الرغم من سلبياتها المتمثلة في البطالة.

- ضرورة الاستفادة من الوضعية الوبائية لدمج الاقتصاد الموازي في الاقتصاد، وذلك من خلال وقف النشاطات و القيام بإحصاء المخالفين للقانون عن طريق صرف منح لهم ثم إلزامهم بالتصريح لدى مصالح التأمين والضرائب.

- ضرورة إعادة النظر في منظومة الأجور وخاصة لأصحاب المناصب العالية والإطارات السامية في الدولة و المتقاعدين منها ونواب المجالس حتى تكون فيه عدالة في التوزيع.

- تغيير قانون العمل الذي يجبر الموظف على عدم القيام بأعمال أخرى في إطار نشاطات حرة، والقيام بتشجيعه على العمل مع ضرورة التصريح به، ودفع الاشتراكات لتفادي دخوله في الاقتصاد الموازي، وبالتالي الرفع من قدرات التحصيل الضريبي.

- ضرورة رفع الأسعار عن الدعم.

على المدى الطويل:

- توجيه الإنفاق في التنمية و النهوض الاقتصادي، حيث أن الإنفاق سيرتكز على السلع الغذائية و سيزداد الطلب عليها فهذه فرصة للاستفادة من الركود لما يتوافر للجزائر من أراضي زراعية خصبة و كبيرة يمكن أن تنتج ما تحتاج إليه، ويتم الاستثمار فيها و الإنفاق عليها قصد تكوين قاعدة إنتاجية صلبة تضمن اكتفاءها الذاتي وتصدير المنتجات إلى الخارج، وذلك لتفادي عجز الميزان التجاري الذي بلغ أقصى مستوياته منذ نشوء الأزمة.

- الاعتماد على الشراكة الأجنبية الصينية في كل المجالات وخاصة الزراعة والفلاحة والاستفادة من تجاربها السابقة، وإنشاء مصانع عملاقة لصناعة السيارات الكهربائية الصينية الجزائرية وتصديرها إلى إفريقيا كبداية.
- الاستثمار والاستفادة من حقول المغنيزيوم واليورانيوم والمفاعلات النووية مع الصين.
- الاستثمار في الطاقة الشمسية والاستفادة من التجارب الألمانية.
- خلق هيئة خاصة لمرافقة المؤسسات المتعثرة من خلال تقديم الدعم المالي والمرافقة الإدارية والمعرفية.
- ضرورة إدخال إصلاحات في المجال الجبائي.
- إصلاح ورقمنة النظام البنكي والمصارعة لإدراج الصيرفة الإسلامية فيه، يجعلها قادرة على لعب دور ريادي في تمويل الاقتصاد المحلي والاستفادة من تجارب الدول الرائدة في الصيرفة الإسلامية كماليزيا وسنغافورة.
- تنويع القاعدة الإنتاجية قصد الحد من التبعية للعامل الخارجي في تمويل السوق المحلي وما لذلك من أثر سلبي على استنزاف الاحتياط من العملة الصعبة.
- الاعتناء بالقطاع الزراعي وعصرنة وسائل الإنتاج المعتمدة به قصد تحقيق الاكتفاء الذاتي في مرحلة أولية، والاندماج في المنظومة الاقتصادية العالمية بما يضمن الحد من التبعية للعامل الخارجي ومن التبعية للمحروقات.
- كما أصبح لزاما تكثيف الشركات في قطاعات الأشغال العامة والصناعات التحويلية دون إهمال لقطاع الخدمات.
- إجبار كل المؤسسات و المواطنين على تأمين أنفسهم وتفعيل نظام التأمين، وتنظيم السوق الموازي للاستفادة منه في إطار التأمينات والضرائب.
- ضرورة التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية وإدماجهم لتحقيق التكامل الوظيفي بينهم قصد التحكم في الاقتصاد أكثر، ومجابهة الأزمات مستقبلا.
- ضرورة إدخال إصلاحات مؤسسية وسياسية عميقة لتعزيز الدعم القائم على الطلب، وإضفاء المرونة من خلال أنظمة حماية اجتماعية قوية وشاملة يمكنها ذلك من مواجهة الأزمات.

الهوامش:

- 1 بهلول محمد بلقاسم حسن، الجزائر بين الازمة الاقتصادية والسياسية، الطبعة 1، مطبعة دحلب، الجزائر، 1993، ص 48 .
- 2 هجيرة عبد الجليل، العوامل المؤثرة في تنافسية الاقتصاد الجزائري، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسير، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2017، ص.ص 48-156.
- 3 WHO, corona virus disease (covid 19) pandemic, date de publication: 12-01-2020, sur: <https://www.who.int/health-topics/coronavirus>, Consulté le 21 MAI 2020.
- 4 القطري خالد، قنوات تأثير فيروس كورونا على الاقتصاد، تاريخ النشر: 29-03-2020، العنوان الالكتروني: www.aljazeera.net/news/ebusiness/2020/3/29، تاريخ التصفح: 29-05-2020.
- 5 Abdulabiad and others, "the economic impact of the covid-19", asia, outbreak on developing asia: JAMA, 2020, p :7.
- 6 محمود محمد (2020)، الصدمات الخمس للاقتصاد العالمي جراء كورونا، تاريخ النشر: 25 مارس 2020، العنوان الالكتروني: futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/542، تاريخ التصفح: 15-05-2020.
- 7 جراد عبد العزيز الوزير الأول، التدابير الاحترازية قصد مجابهة وباء كورونا، مرسوم تنفيذي رقم 20-69 بتاريخ 21-03-2020، منشور في الجريدة الرسمية، العدد 15، ص.ص 3-5.
- 8 مرسوم رئاسي رقم 20-445 بتاريخ 30-12-2020، منشور في الجريدة الرسمية.
- 9 - فررار جمال الناطق الرسمي باسم لجنة رصد ومكافحة فيروس كورونا التابعة لوزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات، حصيلة حول وباء كورونا بالجزائر، مداخلة تلفزيونية، بتاريخ: 01-05-2020.
- 10 OECD, "coronavirus:the world economy at risk", europe, oecd interim economic assessment, 2020, p:11.
- 11 - ILO, "covid-19 and the world of work:impact and policy response", 1st edition, SUISSE, ilo monitor, 2020, p :23.
- 12 وزير العمل والتشغيل و الصمان الاجتماعي بمجلس الامة 15-02-2021، تاريخ التصفح: 23-06-2020
- 13 صندوق النقد الدولي، التأثيرات الاقتصادية لفيروس كورونا، تاريخ النشر: 09-03-2020، العنوان الالكتروني: www.imf.org/ar/News/Articles/2020/03/09، تاريخ التصفح: 09-05-2020
- 14 الخولي أسماء حسن، الاقتصاد العالمي تحت وطأة الفيروسات التاجية:التحولات و السيناريوهات المتوقعة، مركز المسبار للدراسات و البحوث، الجزائر، تاريخ النشر: 19-03-2020، العنوان الالكتروني: www.almesbar.net، تاريخ التصفح: 23-05-2020.
- 15 الجريدة الرسمية، قانون المالية 2020، العدد 81، المؤرخ في 30-12-2019.
- 16 الخولي أسماء حسن، الاقتصاد العالمي تحت وطأة الفيروسات التاجية:التحولات و السيناريوهات المتوقعة، مركز المسبار للدراسات و البحوث، الجزائر، تاريخ النشر: 19-03-2020، العنوان الالكتروني: www.almesbar.net، تاريخ التصفح: 23-05-2020.
- 17 جراد عبد العزيز الوزير الأول، التدابير الاحترازية قصد مجابهة وباء كورونا، مرسوم تنفيذي رقم 20-69 بتاريخ 21-03-2020، منشور في الجريدة الرسمية، العدد 15، ص.ص 3-5.
- 18 بيان مجلس الوزراء، حصيلة نشاطات الحكومة، تاريخ النشر: 03-05-2020، موقع رئاسة الجمهورية، تاريخ التصفح: 11-06-2020.

19 صندوق النقد الدولي، التأثيرات الاقتصادية لفيروس كورونا، تاريخ النشر: 09-03-2020، العنوان الإلكتروني: www.imf.org/ar/News/Articles/2020/03/09 ، تاريخ التصفح: 09-05-2020.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: النصوص القانونية

- 1- جراد عبد العزيز الوزير الأول، التدابير الاحترازية قصد مجابهة وباء كورونا، مرسوم تنفيذي رقم 69-20 بتاريخ 21-03-2020، منشور في الجريدة الرسمية، العدد 15، ص.ص 3-5.
- 2- مرسوم رئاسي رقم 20-445 بتاريخ 30-12-2020، منشور في الجريدة الرسمية.
- 3- الجريدة الرسمية، قانون المالية 2020، العدد 81، المؤرخ في 30-12-2019.

ثانياً: الكتب

- 1- بهلول محمد بلقاسم حسن، الجزائر بين الازمة الاقتصادية والسياسية، الطبعة 1، مطبعة دحلب، الجزائر، 1993، ص 48.

ثالثاً: الرسائل والمذكرات

- 1- هجيرة عبد الجليل، العوامل المؤثرة في تنافسية الاقتصاد الجزائري، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2017، ص.ص 48-156.

رابعاً: المقالات

- 1-FERNANDES Nuno, " economic effects of coronavirus on the world economy", IESE Business School, European Corporate Governance Institute (ECGI) spain, IESE N°. WP-1240-E, 2020, p:21.

- 2- العبسي علي، تجانية حمزة، تداعيات فيروس كورونا(كوفيد19):الاثار الاجتماعية والاقتصادية واهم التدابير المتخذة للحد من الجائحة في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، المجلد 20(العدد خاص)، 2020، ص 94.

خامساً: أشغال الملتقيات.

- 1- Abdulabiad and others, "the economic impact of the covid-19",asia, outbreak on developing asia: JAMA, 2020, p :7.
- 2- OECD, "coronavirus:the world economy at risk", europe, oecd interim economic assessment, 2020, p:11.
- 3- ILO, "covid-19 and the world of work:impact and policy response", 1st edition, SUISE, ilo monitor, 2020, p :23.

4- MARYLA Mariszewska and others, " the potentiel impact of covid-19 on gdp and trade ", policy research working paper, east asia, world bank groupe, april 2020, p:16.

سادسا: المواقع الإلكترونية

1- القطري خالد، قنوات تأثير فيروس كورونا على الاقتصاد، تاريخ النشر: 29-03-2020، العنوان الالكتروني: www.aljazeera.net/news/ebusiness/2020/3/29، تاريخ التصفح: 29-05-2020.

2- WHO, corona virus disease (covid 19) pandemic, date de publication :12-01-2020, sur: <https://www.who.int/health-topics/coronavirus>, Consulté le 21 MAI 2020.

3- محمود محمد(2020)، الصدمات الخمس للاقتصاد العالمي جراء كورونا، تاريخ النشر: 25-مارس 2020، العنوان الالكتروني: futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/542، تاريخ التصفح: 15-05-2020.

4- صندوق النقد الدولي، التأثيرات الاقتصادية لفيروس كورونا، تاريخ النشر: 09-03-2020، العنوان الالكتروني: www.imf.org/ar/News/Articles/2020/03/09، تاريخ التصفح: 09-05-2020.

5- الخولي أسماء حسن، الاقتصاد العالمي تحت وطأة الفيروسات التاجية: التحولات و السيناريوهات المتوقعة، مركز المسبار للدراسات و البحوث، الجزائر، تاريخ النشر: 19-03-2020، العنوان الالكتروني: www.almesbar.net، تاريخ التصفح: 23-05-2020.

6- بيان مجلس الوزراء، حصيلة نشاطات الحكومة، تاريخ النشر: 03-05-2020، موقع رئاسة الجمهورية، تاريخ التصفح: 11-06-2020.

7- صندوق النقد الدولي، التأثيرات الاقتصادية لفيروس كورونا، تاريخ النشر: 09-03-2020، العنوان الالكتروني: www.imf.org/ar/News/Articles/2020/03/09، تاريخ التصفح: 09-05-2020.

8- : الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، أهم الشركاء الجزائريين في التجارة الخارجية، تاريخ النشر: 15-04-2019، العنوان الالكتروني:

التصفح: 23-05-2020، <http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieur> تاريخ

9- نجلاء بن ميمون وياسمين ابوزهور، صادرات الجزائر من المحروقات والبضائع، تاريخ النشر: 02-12-2020، العنوان الالكتروني: www.brookings.edu/ar/opinions على-الجزائر-منح-الأولوية-للتغيير-الاق، تاريخ التصفح: 15-03-2021.

10- توبياس أدريان وفابيو ناتالوتشي، أزمة كوفيد-19 تهديد للاستقرار المالي، تاريخ النشر: 14-04-2020، العنوان الالكتروني: www.imf.org، تاريخ التصفح بتاريخ: 03-04-2021.

11- : international monetary fund “real gdp growth,” “inflation rate, average consumer prices,” accessed on 19/7/2020, at :<https://bit.ly/32wz0ez>, consulted on :10-04-2021.

مصادر أخرى:

1- فورار جمال الناطق الرسمي باسم لجنة رصد ومكافحة فيروس كورونا التابعة لوزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات، حصيلة حول وباء كورونا بالجزائر، مداخلة تلفزيونية، بتاريخ: 01-05-2020.

2- وزير العمل والتشغيل و الصمان الاجتماعي بمجلس الامة 15-02-2021، تاريخ التصفح: 23-06-2020.